المالية النيابية تطمئن بشأن الوضع المالي لخزينة الدولة: "الرواتب مؤمنة"

علق عضو في اللجنة المالية النيابية، حول الوضع المالي لخزينة الدولة وتأثيرها على الرواتب، فيما أعلن استئناف التحقيق بتغيير جداول الموازنة.

وقال معين الكاظمي، في حديث متلفز تابعته "المطلع"، مساء اليوم الثلاثاء، أنه:"أتوقع ان 211 ترليون دينار لن تتمكن الحكومة من صرفها وسيكون الصرف على اساس الموجود؛ لذلك نرى هناك تلكؤ بصرف أموال المشاريع للوزارات والمحافظات حسب المصرف المخطط".

وتوقع الكاظمي، أن "لا يتجاوز الصرف الحكومي 160 ترليون دينار من ضمنها تأمين جميع الرواتب بما فيها الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية إضافة إلى وفرة لبعض التشغيلية والمشاريع الممكنة".

وبما يخص جداول موازنة 2024، قال الكاظمي إن:"الجداول التي وصلت من الحكومة تم المصادقة عليها بدون أي تغيير وبعد المصادقة عليها من رئاسة المجلس وإرسالها إلى مجلس الوزراء كشفت الحكومة انها

غير مطابقة للنسخة الاصلية وطالبت بتفسير للتغيير".

وتابع: "على ضوء ذلك بادرت اللجنة المالية بتشكيل لجنة تحقق لبيان هذا الخلاف عندها اعترضت رئاسة البرلمان على هذا التشكيل واستغربنا ذلك، وبدورها شكلت الرئاسة لجنة تحقيق برئاسة نائب رئيس البرلمان شاخوان عبدا وعدد من الأعضاء، ولا نعلم ماهي النتائج وصدر كتاب من الرئاسة إلى مكتب رئيس الوزراء يؤكد ان قرار مجلس النواب باقرار الجداول المرسلة من الحكومة مطابقاً لما جاء منها".

واختتم الكاظمي بالقول بـ"استئناف اللجنة المالية عملها بالتحقق من تغيير الجداول وستكون لدينا مراجعة جدية لمعرفة السياقات والحلقة التي أدخلت جداول محرفة".